أنباء لبنانية

حذر في بيروت واستنفار في الجنوب..واشنطن تدعم العملية «بقوة»

العملية الإسرائيلية لإغلاق «أنفاق» حزب الله تزيد التعثر في تشكيل الحكومة

جنود اسرائيليون وآليات تعمل قرب الجدار الحدودي مع لبنان في بلدة المطلة (رويترز)

بيروت ـ عمر حبنجر

من «الجاهلية» الى الحدود الجنوبية، حيث اكتشف رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ان ثمة أنفاقا حفرها حزب الله في باطن الارض تحت الجدار الاسرائيلي الحدودي العازل، فقرر ان يردمها من جانبه بعملية عسكرية واسعة، ويردم معها قرار محاكمته بجرم الفساد، مؤقتا على الاقل، علّه يغير الظروف على الجبهة الشمالية او يعدلها، فيخرجه من نفق مصير سلفه رئيس الوزراء الاسبق ايهود اولمرت ويمحو في الوقت ذاته وصمة انكفائه في غزة.

وبالطبع، ليست ملاحقة نتنياهو امام القضاء دافعه الوحيد لهذه العملية الاستباقية التي حول الاعلان المبكر عنها موجة الهموم اللبنانية جنوبا، فهناك اتهامات اسرائيلية بوجود مصانع لتطوير الصواريخ الايرانية الموجودة في ترسانة حزب الله اضافة الى انشطة ايران الاخرى في لبنان، وهو ما اوجب اللقاء العاجل بين نتنياهو ووزير الخارجية الاميركي مايك بومبيو في جنيف.

وفي السياق، قدم البيت الأبيض دعمه الكامل للعملية الإسرائيلية، وقال مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جون بولتون «تدعم الولايات المتحدة بقوة جهود إسرائيل للدفاع عن سيادتها».

وأضاف: «ندعو إيران وكل عملائها إلى وقف تعدياتهم واستفزازاتهم الإقليمية التي تشكل تهديدا غير مقبول للأمن الإسرائيلي والإقليمي».

هذا المستجد الجنوبي كان محل اهتمام المسؤولين في بيروت، وتناوله الرئيس ميشال عون في كلمته بافتتاح مبنى المكتبة الوطنية في محلة الصنائع ببيروت، ومنشأ القلق الزائد في لبنان ان اسرائيل قد لا تتعامل مع الدولة اللبنانية كما فعلت في عدوان 2006 بعدما باتت تتعامل مع الحزب كجزء من مؤسسات الدولة اللبنانية نتيجة وجوده في الحكومة ومجلس النواب.

مصادر لـ «الأنباء»: قد يكون هدف إسرائيل كبح توسع حزب الله

حزب الله يعتبر وهاب ركناً من أركان المقاومة

غير ان مصادر متابعة استبعدت ان تشن اسرائيل حربا في الشتاء، ورجحت لـ «الأنباء» ان تكون عملية درع الشمال الاسرائيلية بمنزلة كبح لتوسع حزب الله على مستوى القرار اللبناني الى جانب توسعه التسليحي، بدليل الاعلان عن ان معالجة الانفاق ستتم من الجانب الاسرائيلي فحسب.

رسميا، علمت «الأنباء» ان قيادة الجيش اللبناني تبلغت من اليونيفيل ان الاسرائيليين عثروا على انفاق من جهة مستعمرة المطلة القريبة من الحدود اللبنانية وليس ما يثبت ان هذه الانفاق موصولة بالاراضي اللبنانية بعد، وقد كثّف الجيش واليونيفيل دورياتهما في المنطقة، وقد تريث الجيش اللبناني في اصدار بيان نتيجة عدم توافر معطيات تتعلق بالجانب اللبناني. بالنسبة لحزب الله فقد رفع من جهته درجة تأهبه في لبنان وسورية، خصوصا بعد دعوة قيادات اسرائيلية لاحتمال مواجهة فتح الايرانيين جبهة غزة من خلال «الجهاد الاسلامي» فيما لو تأزمت الحالة في جنوب لبنان، ما يعطي الموقف طابع المواجهة الاقليمية.

هذا التطور لن يكون لمصلحة تسريع تشكيل الحكومة، حيث لاحظ الوزير مروان حمادة ان رئيس مجلس النواب نبيه بري مصدوم جراء احداث الجاهلية ولذلك قرر الامتناع عن الكلام، مشيرا الى انه يتوقع حكومة اسوأ من الحكومة الحالية، مفضلا حكومة من 16 وزيرا وليس من 32 كما يطرحون الآن.

ومن المعرقلات المتجددة في طريق الحكومة النتائج السلبية لعملية تكبيل العدالة في بلدة الجاهلية، واعادة تعويم عقدة التمثيل الدرزي في الحكومة حتى قبل انضاج الحلول للعقدة السُنية المتعذرة الحل، فقد افضى انتصار حزب الله لرئيس حزب التوحيد وئام وهاب برعاية سورية واضحة الى اعادة تجميع دروز 8 آذار بعد انفراط واكب الانتخابات النيابية، فأرسل النائب طلال ارسلان وفدا من انصاره لتعزية خصمه اللدود وئام وهاب، وسبقه الى ذلك النائب السابق فيصل الداود وباقي الشخصيات التي لم تجد مكانا لها تحت عباءة وليد جنبلاط.

اما الرئيس الحريري فهو ثابت على موقفه الرافض توزير احد النواب من سُنة حزب الله، ومثله وليد جنبلاط المستهدف باعادة تجميع دروز 8 آذار حول وهاب، والذي لم ينف التباين في وجهات النظر مع حزب الله لكنه اكد على انتظام التنسيق معه.

وفي رأي مصدر قيادي في تيار المستقبل فان دور حزب الله حماية الشذوذ عن الدولة في لبنان كما يبدو.

وعن قول الحزب انه منع الفتنة في الجبل، قال المصدر ان التهويل على اللبنانيين بممارسة التدخل لمنع وقوع حرب اهلية هو تهويل هدفه التغطية على الجرم الذي ارتكبه وئام وهاب بالتعدي على الكرامات والعصيان والتصدي غير الشرعي للقوى الامنية الشرعية.

وتوجهت قناة «المستقبل» الى وهاب بالقول: لا مفر من العدالة، ولن يمر مرور الكرام خروج المطلوب للعدالة وعن منطق الدولة والقانون بإحضاره عناصر مسلحة لمواجهة قوى امنية رسمية مكلفة بتنفيذ قرار قضائي.

رئيس الإمارات يشكر عون والحريري

ذكرت وكالة «الأنباء الإماراتية وام» أن رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بعث ببرقيتي شكر إلى رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، بمناسبة إطلاق اسم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على شارع ودوار ونصب تذكاري في العاصمة بيروت.

وأعرب عن «شكره للرئيسين عون والحريري لهذه المبادرة الطيبة التي تعكس روح الأخوة والصداقة، التي تأتي امتدادا للعلاقات المتميزة التي تجمع بين البلدين».

وكان سفير الإمارات العربية المتحدة حمد سعيد الشامسي أقام حفل استقبال في الرملة البيضاء بمناسبة العيد الوطني الـ 47 لبلاده، تم خلاله افتتاح دوار الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بحضور ممثلين عن الرؤساء الثلاثة وحشد من الشخصيات الوزارية والنيابية والديبلوماسية والروحية.

رغم التهديدات الاقتصادية الليرة تحافظ على ثباتها

رغم أن الأرقام والمؤشرات الاقتصادية والمالية غير مطمئنة، يرى الخبراء عدم احتمال أن يشهد لبنان أي انهيار لسعر صرف الليرة أو حتى خفض قيمتها. فسياسة مصرف لبنان، والأدوات التي يمتلكها والقدرات التي كونها خلال الأعوام الأخيرة، تمنع أيضا ما يشاع عن انهيار اقتصادي للبنان.

يبقى السؤال، بحسب الخبراء، حول تلبية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لمطالب الحكومة ممثلة بوزارة المال فيما يتعلق بتأمين التمويل اللازم للمالية العامة لتغطية مستحقاتها للمرحلة المقبلة؟ ولهذه الغاية عقدت سلسلة اجتماعات خلال الأسابيع الماضية، تمحورت حول الإصدارات وشروطها وأسعار الفوائد، والتباين في الآراء لناحية تأمين هذه الأموال. هذا، وأكد سلامة استعداده مرة جديدة تأمين التمويل اللازم لأجور القطاع العام من دون أي تحفظ، كذلك الأمر بما يخص الديون المتوجبة مع اللجوء الى مزيد من عمليات استبدال السندات، أي ما يعرف بالـ «سواب»، لاستبدال الاستحقاقات بقروض جديدة بفوائد أعلى. ولكن، فيما يتعلق بكيفية تمويل الانفاق الجاري، تؤكد المعلومات أنه لن يتنازل عن شروط وضعها لتأمين التمويل تبدأ بإصلاحات هيكلية وبنيوية في القطاع العام للجم الانفاق العام وخفض العجز ووقف التوظيف في القطاع العام لفترة محددة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة على صعيد محاربة التهرب الضريبي، وصولا الى مكافحة الفساد وتحفيز النشاط الاقتصادي وحل مشكلة الكهرباء.

أنباء سورية

لوحت بالخيار العسكري وتكرار سيناريو العراق

واشنطن تهدد بإلغاء «أستانا» و«سوتشي» ما لم تشكل اللجنة الدستورية

الرئيس بشار الاسد مستقبلا وزير خارجية كوريا الشمالية ري يونغ هو (رويترز)

عواصم ـ وكالات: هددت الولايات المتحدة الأميركية بإنهاء مساري «سوتشي» و«أستانا» للتفاوض بين النظام وأطياف من المعارضة السورية، برعاية روسيا وإيران وتركيا، في حال لم يتم تشكيل اللجنة الدستورية.

وقال مبعوث المبعوث الأميركي الخاص لشؤون سورية جيمس جيفري، في مؤتمر صحافي أمس الأول، إذا لم يتم تشكيل اللجنة منتصف الشهر الجاري فأميركا ستنهي مسار أستانا، داعيا في الوقت نفسه إلى العودة لمسار جنيف الأممي.

وأضاف جيفري أنه يجب عدم مواصلة المبادرة الغريبة في سوتشي وأستانا القاضية بتشكيل اللجنة.

وأشار المبعوث الأميركي إلى أن واشنطن تنتظر التقرير الأخير لمبعوث الأمم المتحدة المستقيل ستيفان ديمستورا، أمام مجلس الأمن في 14 من الشهر نفسه، وفي حال الفشل ستتم العودة إلى الأمم المتحدة.

واكد، أن لدى الرئيس دونالد ترامب خيارات مختلفة للانخراط عسكريا في سورية، بما فيها استراتيجية سبق أن طبقت في العراق.

وأشار جيفري، أثناء موجز صحافي عقده أمس في أعقاب اجتماع «المجموعة المصغرة بشأن سورية» والتي تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة، أشار إلى أن الهدف الوحيد لتواجد القوات الأميركية في سورية هو دحر تنظيم «داعش»، مشددا على أن هذه المهمة تنحدر من التفويض الذي منحه الكونغرس للبنتاغون بشأن محاربة الإرهاب بعد هجمات 11 سبتمبر.

وتابع: «لدى الرئيس، كقائد أعلى للقوات المسلحة ومدير سياساتنا الخارجية، خيارات مختلفة بشأن انخراط قواتنا. تذكروا كيف كنا موجودين ليس في شمال العراق، بل فوقه خلال 13 عاما ضمن إطار عملية المراقبة الشمالية».

يذكر أن ديمستورا يعمل على تشكيل اللجنة التي من المفروض أن تعمل على إعداد دستور جديد للبلاد، على أن تتشكل من 150 شخصا (50 يختارهم النظام، 50 تختارهم المعارضة، 50 تختارهم الأمم المتحدة من ممثلين للمجتمع المدني وخبراء).

وكانت الجولة الحادية عشرة من محادثات أستانا بين النظام والمعارضة السورية، فشلت الأسبوع الماضي في التوصل لاتفاق حول اللجنة.

من جهتها، ردت وزارة الخارجية الكازاخستانية على التصريحات الاميركية مؤكدة أن «مسار محادثات أستانا بين النظام السوري والمعارضة أدى المهمة الموكلة إليه بشكل كامل».

وقال المتحدث باسم الخارجية الكازاخستانية آيبيك صمديـاروف، في تصريحات صحافية: «نعتقد أن محادثات أستانا أتمت مهمتها بشكل كامل».

وأشار صمدياروف إلى أن مناطق خفض التوتر التي تم الاتفاق عليها بسورية في إطار محادثات أستانا، ساهمت في تحقيق الاستقرار في تلك المناطق، مبينا أنه يتم العمل على إعادة الحياة لطبيعتها في محافظة إدلب التي تسيطر عليها المعارضة.

وأضاف: «من أجل هذا، تتعاون الدول الضامنة (روسيا ـ تركيا ـ إيران) بشكل مكثف فيما بينها».

من جهة أخرى، قال جيفري أمس، بأن الولايات المتحدة لا تستطيع تأكيد الهجوم الكيميائي على مدينة حلب السورية، الذي اتهمت روسيا والنظام فصائل مسلحة بتنفيذه. ودعا لتوفير مزيد من المعلومات حول الحادث.

وقال: «كانت هناك حادثة واحدة في الأسبوع الماضي مع استخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية من قبل إرهابيين من إدلب، وقام الروس بالقصف، وأريد أن أؤكد أننا لا نستطيع تأكيد أي استخدام كيميائي في هذا الحادث، ونحن نحاول معرفة المزيد في أقرب وقت ممكن».

ميدانيا، واصل النظام السوري، استهدافه الأحياء السكنية في محافظة إدلب المشمولة بخفض التصعيد، منتهكا اتفاق «سوتشي» الموقع بين تركيا وروسيا، بهدف وقف إطلاق النار بالمنطقة.

وأفادت «الأناضول»، بأن النظام والمجموعات الموالية لإيران استهدفت أمس، بالقصف المدفعي مدينة خان شيخون وبلدات: التمانعة، جرجناز، وقرى: الهبيط، التح، وحيش، الواقعة ضمن منطقة نزع السلاح بريف إدلب.

وأوضح مدير الدفاع المدني (الخوذ البيضاء) في إدلب مصطفى حاج يوسف للأناضول، أن بلدة التمانعة وقرية التح فرغت من سكانها بسبب القصف المتواصل من النظام عليها، ما أسهم في عدم وقوع ضحايا فيها في الأيام القليلة الماضية.

وفي السياق، قال نائب المتحدث باسم الأمم المتحدة، فرحان حق، إن أكثر من 20 ألف امرأة وطفل ورجل نزحوا من جنوبي محافظة إدلب إلى القرى المجاورة، في الأيام الثلاثة الأخيرة فقط.

وأوضح حق خلال مؤتمر صحافي في المقر الدائم للمنظمة الدولية في نيويورك، أمس الأول، ان «العديد من العائلات النازحة حديثا تقيم في العراء بسبب الافتقار إلى المأوى، وهم في حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية»، وفق ما ذكرت وكالة «الأناضول».

وتابع: «تشير تقديراتنا إلى أن أكثر من 20 ألف امرأة وطفل ورجل نزحوا من جنوبي إدلب إلى القرى المجاورة منذ 30 نوفمبر الماضي».

النظام يواصل قصف المنطقة منزوعة السلاح والأمم المتحدة: 20 ألف مدني فروا من ريف إدلب في 3 أيام

الأمم المتحدة: غالبية اللاجئين لا يفكرون في العودة

الأردن: 28 ألف سوري عادوا لبلدهم منذ إعادة فتح الحدود

عمان ـ الأناضول: أعلن مسؤول بوزارة الداخلية الأردنية أن 28 ألف سوري غادروا المملكة منذ إعادة فتح الحدود مع سورية قبل 50 يوما.

يأتي ذلك فيما كشف المتحدث باسم مفوضية شؤون اللاجئين بالأردن، أن استطلاعات الرأي التي أجرتها المفوضية تشير إلى عزم 8٪ من اللاجئين السوريين بالأردن العودة إلى بلادهم العام المقبل.

وكان الأردن وسورية، أعادا منتصف أكتوبر الماضي، فتح معبر «نصيب ـ جابر» الحدودي بين البلدين، بعد إغلاقه منذ 2015.

وحول نتائج فتح المعبر المذكور، قال العميد أحمد الكفاوين، مدير شؤون اللاجئين في وزارة الداخلية الأردنية، إن «28 ألف سوري غادروا المملكة منذ افتتاح المعبر، بينهم 3400 يحملون صفة «لاجئ»، حسب ما نقل تلفزيون المملكة أمس.

من جانبه، قال المتحدث الرسمي باسم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن، محمد الحواري، للأناضول، إن «المفوضية تقوم بشكل مستمر واستقصائي بسؤال اللاجئين السوريين عن نواياهم فيما يتعلق بالعودة».

ولفت إلى أن «الاستطلاعات الثلاثة الأخيرة في عام 2018 بينت أن غالبية اللاجئين السوريين ليست لديهم نية لمغادرة الأردن خلال الاثني عشر شهرا القادمة».

وأوضح أن «8٪ منهم يعتزمون العودة في العام المقبل»، وفق تلك الاستطلاعات، مرجعا انخفاض نسبة من ينوون المغادرة، مقارنة باستطلاعات سابقة، إلى ظرف فصل الشتاء، الذي يشكل عائقا أمام رغبتهم في العودة. وعن أعداد اللاجئين المسجلين حاليا في سجلات المفوضية، أشار الحواري إلى أنهم «674 ألف لاجئ، منهم 19٪ داخل المخيمات الخاصة بهم».

وبلغت أعداد السوريين في الأردن نحو 1,3 مليون، نصفهم يحملون صفة «لاجئ»، فيما دخل الباقون قبل بدء الثورة في بلادهم بحكم النسب والتجارة والمصاهرة، ولم يغادروها بسبب اشتعال الحرب في بلادهم.

بينهم عناصر من "الخوذ البيضاء" وناشطون

مصير مجهول ينتظر لاجئين في الجزائر

عواصم ـ وكالات: لا يزال مستقبل العشرات من اللاجئين السوريين في ولاية تمنراست جنوبي الجزائر، مجهولا وسط مخاوف من إعادتهم الى سورية.

أكد ذلك راديو «روزنة» نقلا عن مصدر جزائري خاص، نافيا ترحيلهم إلى دولة عربية يتوقع أن تكون السودان، بحسب ما أشيع خلال الأيام الماضية.

وبحسب تسجيل صوتي من أحد السوريين المحتجزين في الجزائر، فإن جميع المحتجزين مازالوا في مكان الاحتجاز، من دون أن يتم ترحيلهم حتى الآن، في حين لم تصدر السلطات الجزائرية أي تعليق رسمي على أنباء الترحيل أو أسباب استمرار الاحتجاز، بحسب الإذاعة.

ويواجه المحتجزون الذين يصل عددهم إلى أكثر من 43 شخصا، بعض منهم مطلوب للنظام السوري، تهمة دخول الأراضي الجزائرية من ليبيا بطريقة غير شرعية.

ويشير المصدر إلى أنه وبعد إبلاغ السلطات الجزائرية للمحتجزين بنية ترحيلهم إلى دمشق، استطاعوا الحصول على أحد الهواتف المحمولة «بطريقة ما» لإرسال مناشداتهم بعدم ترحيلهم، مضيفا أن المحتجزين وصلوا إلى الجزائر ليس للإقامة والبقاء فيها، وإنما ليكملوا طريقهم إلى أوروبا، بعدما عزموا اللجوء إلى هناك من خلال الجزائر، وأفادت مصادر بأن من بين المحتجزين عناصر دفاع مدني، وهم المعروفون بـ «الخوذ البيضاء»، وناشطين حقوقيين، وكذلك عدد من الضباط المنشقين عن قوات النظام السوري. وكان موقع «مهاجر نيوز» نقل عن أحد الصحافيين الجزائريين استبعاده أن تكون الجزائر تنوي ترحيل المحتجزين السوريين، لافتا إلى أنها «لم يسبق لها أن رحلت لاجئين سوريين».